المحامي بديع عارف عزت: الحكم ضد صدام قرار سياسي لضرب عصفورين بحجر واحد وقرار التمييز معروف مسبقا

بغداد ـ «القدس العربي»:

قال المحامي بديع عارف عضو هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين إنه على يقين أن القوات الأمريكية لن تقوم بتسليم صدام ومساعديه، الذين أصدرت المحكمة الجنائية العليا أحكاما مختلفة بحقهم في قضية الدجيل، إلى الحكومة العراقية لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

وأضاف «إن هذه الأحكام تعد أحكاما سياسية بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي أكدناه منذ بداية المحكمة خاصة بعد منع إعطاء الدفاع الفرصة الحقيقية للقيام بواجبه، ويراد منها ضرب عصفورين بحجر واحد أولهما كورقة ضغط على المقاومة الوطنية في مباحثاتها مع الحكومة العراقية، وثانيهما تقديم الدعم للرئيس الأمريكي جورج بوش وحزبه الجمهوري في معركة التجديد النصفي للكونغرس».

وأشار إلى أن «هذا الحكم يأتي متزامنا مع عملية المصالحة الوطنية التي تضطلع بها الحكومة مما يعني فعليا توجيه ضربة قاصمة لهذه العملية التي قطع فيها أشواطا كبيرة فضلا عن كون الأحكام تصب في خدمة الطائفية التي تسعى أطراف عديدة لإذكاء نارها في البلد وفق أجندات باتت معروفة للجميع».

واضاف عارف «ان النتيجة معروفة ومحسومة في مسألة الاستئناف لأن قضاتها هم نفس أعضاء المحكمة الجنائية أو من (شابههم) والدليل على صحة كلامي أن فريق الدفاع قدم العديد من القرارات التمييزية حول عدد كبير من المسائل التي تهم المحكمة إلا أنها جوبهت بالرفض أو عدم الرد دون سبب مفهوم، ومنها طلب التحقيق مع مدعي عام المحكمة جعفر الموسوي الذي قام بجلب شاهد زور كردي في قضية الأنفال برغم علمه بقيامه بجريمة التزوير وهذا ما يعاقب عليه القانون».

وأضاف عارف أن «فريق الدفاع تعرض للعديد من المواقف التي أدت إلى عدم تحقيق العدالة، ومنها اغتيال عدد من المحامين وكذلك قيام جهات، لم يسمها، بسرقة صور وثائق وملفات مهمة داخل المنطقة الخضراء ومنحنا بدلا عنها وثائق مستنسخة بشكل رديء وبرغم طلبنا من رئيس محكمة الأنفال محمد العريبي بإعادة تسليمنا نسخا واضحة إلا ان ذلك الطلب ضرب بعرض الحائط، كما طلبنا تزويدنا بنسخة من التخويل الذي منحه الرئيس العراقي جلال الطالباني لنائبه عادل عبد المهدي للتوقيع على محاضر الإعدام بدلا عنه إلا أن ذلك الطلب لم يتم تلبيته لحد الآن مما يوسع دائرة الشكوك حول عملية المحاكمة برمتها».

وأكد المحامي «عدم اعترافه بهذه المحكمة الصورية»، وقرر «عدم حضور الجلسات اللاحقة»، حيث سيجتمع بموكليه في قضية الأنفال وكذلك بطارق عزيز، خلال الأيام القليلة القادمة، لإبلاغهم بـ«عدم جدوى الاستمرار في القضية». وعن طرد رئيس المحكمة رؤوف رشيد عبد الرحمن للمحامي الأمريكي ووزير العدل الأمريكي الأسبق رامزي كلارك من قاعة المحكمة أوضح أن «ذلك لم يكن إجراء قانونيا لان من حق القاضي أن يشطب أي كلمة يراها مسيئة، من محاضر الجلسة ولكن ليس من حقه طرد أي من فريق الدفاع حتى لو كانوا أجانب خاصة وان قانون المحكمة يجيز للمحامي العراقي الاستعانة بمحامين أجانب دون أن يمنحهم حق المرافعة».

واضاف عارف «بعد صدور الحكم بالإعدام على الرئيس العراقي صدام حسين، في قضية الدجيل، انبرت عدة هيئات أوروبية لتدين الحكم وتطالب بمحاكمة «عادلة» للمتهمين. حيث أصدرت الرئاسة الفنلندية للإتحاد الأوروبي بياناً ذكرت فيه أن الإتحاد يعارض إنزال عقوبة الإعدام «تحت أي ظروف». وأشارت الرئاسة الفنلندية في بيانها بأن تبيان الحقيقة في بلد ما يتطلب بكل الأحوال تأمين محاكمة عادلة لأي متهم، و«إن إحقاق الحق في العراق يستدعي إجراء مصالحة وطنية شاملة بين كافة الأطراف واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي».

واضاف عارف ان البيان ذكر أن الإتحاد الأوروبي كان على الدوام يدين كل انتهاكات حقوق الإنسان في عهد صدام حسين ويدعو إلى احترام القوانين الدولية.

واضاف عارف ان الإتحاد العالمي لروابط حقوق الإنسان أصدر بياناً دان فيه الحكم الصادر بالإعدام على الرئيس العراقي صدام حسين ورئيس جهاز المخابرات السابق برزان التكريتي وعلى عواد أحمد البندر الرئيس السابق للمحكمة الثورية العراقية، وأن هذه المحكمة قد انتهكت حقوق الإنسان بعدم قيامها باحترام المعايير الدولية، وتجاوزت مهامها «بشكل خطر»، حسب تعبير صدقي كابا، رئيس الإتحاد الدولي لروابط حقوق الإنسان. وحذر كابا من ان «صدور هذا الحكم من شأنه زرع المزيد من الفتنة وإشاعة الرغبة في الانتقام في العراق، إنه في الواقع عملية تصفية حسابات تنتهك حقوق الضحايا».

متظاهر عراقي يقبل صورة للرئيس السابق صدام حسين في مظاهرة في مدينة سامراء امس (اف ب)

اعتبر ان حكم الاعدام «محاولة امريكية غبية لايقاف انتشار المقاومة والتأثير على مسارها الوطني»

البعث: امريكا وحليفتها ايران فجرتا قنبلة سوف يحصد شظاياها كل المتآمرين وعملائهم في العراق

بغداد ـ «القدس العربي»:

اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا تلقت «القدس العربي» نسخه منه اوضح موقف الحزب من قرار المحكمه وموقف الرئيس العراقي الذي وصفه بالشجاع والمقتدر وفي ما يلي النص الكامل لبيان الحزب:

اليوم فجرت امريكا وحليفتها ايران قنبلة سوف يحصد شظاياها كل المتآمرين وعملائهم في العراق وخارجه باصدار حكم الاعدام على الامين العام لحزبنا وامين سر القطر ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الوطنية، الرفيق صدام حسين حفظه الله وفك اسره ورفاقه الابطال، وفي ظنهما ان شعب العراق تخضعه احكام الاعدام وان البعث سيركع ويساوم حول مصير حرب تحرير العراق واتجاهها نحو النصر الكامل. ان هذا القرار سيكون، بعون الله وبهمة رجال العراق، الشرارة التي ستحرق ما تبقى للاحتلال وعملائه وحلفائه من وجود في العراق. فشعب العراق الابي رفض وسيرفض كل مساس بعروبة العراق وهويتها، وقاتل وسيقاتل كل من يريد الحاق الاذى برموز العراق وقادته الشرعيين الذين وقعوا في الاسر. ان حزبنا يعلن ما يلي :

1ـ ان حكم الاعدام ما هو الا محاولة امريكية غبية لايقاف انتشار المقاومة والتأثير على مسارها الوطني التحرري، بعد ان فشلت المحاولات الامريكية في العثور على من له وزن ليساومها على برنامج المقاومة الستراتيجي وبعد سقوط محاولات التخريب من الداخل.

2ـ ان حكم الاعدام جاء بعد ان تبلور اجماع وطني عراقي على ان عودة السيد الرئيس صدام حسين للحكم هو الحل الاسرع والاضمن لفرض الامن وتحقيق الاستقرار والاستقلال واعادة الكرامة للمواطن والوطن. وهذا الاجماع الوطني تمثل في ارسال اكثر من الف برقية، من رؤساء عشائر وشخصيات ومنظمات وطنية، تطالب باطلاق سراح الرئيس ورفاقه وعودته للحكم بصفته الرئيس الشرعي للعراق وخروج العديد من المظاهرات في مدن عراقية كثيرة في الجنوب والوسط والشمال ترفع صور السيد الرئيس وتهتف بحياته. لكن الاحتلال وايران اللتان خططتا لتدمير العراق تمهيدا لتقسيمه رأتا في عودة الامن والسيادة للعراق احباطا مباشرا لمخططاتهما، فاتفقتا على محاولة التخلص من الرئيس لمنع عودة الامن والاستقرار وابقاء العراق مسرحا لعصابات وفرق الموت في اطار خطة حرق الاخضر واليابس فيه.

3ـ ان وصول الادارة الامريكية الى حالة الفشل التام وسقوط كافة خيارات البقاء في العراق نتيجة التصاعد المذهل (للاحتلال وعملائه) لعمليات المقاومة الوطنية، دفعها لخيار العمل على استمرار وتعميق مأساة شعب العراق وبدء تنفيذ خطوات تقسيمية اكثر خطورة، تكون شرارتها اعدام السيد الرئيس.

4ـ ان حكم الاعدام جاء بعد ان اكملت الثورة العراقية المسلحة الاجراءات الاساسية التي تضمن تحرير العراق قريبا، خصوصا اكمال بناء الجيش الوطني واعداده للخروج من تحت الارض واعلان عودة جمهورية العراق الحرة المستقلة بقيادة المقاومة العراقية.

5ـ ان حكم الاعدام هو نتيجة اصرار السيد الرئيس على رفض المساومة مع الاحتلال ورفض عودته للسلطة بشروط تمس سيادة العراق واستقلاله الوطني، فقام الاحتلال بتنفيذ ما هدد به جنرال امريكي السيد الرئيس بان عليه الاختيار بين مصير موسوليني وهو الموت او نابليون وهو النفي، اذا رفض العروض الامريكية للمساومة.

6ـ ان الحكم جاء متزامنا مع الانتخابات الامريكية التشريعية النصفية ليخدم هدف الجمهوريين في مجتمع يتلذذ بالاعدام والدماء بعد ان تبددت امال فوزهم فيها فجاء تحديد موعد اصدار الحكم قبل يومين من بدء الانتخابات دليلا اخر على انها محاكمة امريكية ـ ايرانية.

7ـ ان حكم الاعدام ما هو الا محاولة امريكية لمنع قيام عراق قوي ومتماسك وفعال بعد التحرير مباشرة لان اعدام السيد الرئيس قبل الانهيار الكامل للاحتلال قام على معرفة دقيقة لحقيقة ان وجود السيد الرئيس على راس العراق المحرر سيختصر زمن عودة الامن والكرامة والخدمات بساعات، وليس بسنوات، وسيضمن نهوض عراق قوي يسهم في تقرير احداث المنطقة كما كان واكثر تاثيرا مما كان. لذا فان احدى الضمانات الاساسية والجوهرية لخدمة السياسة الامريكية هي قيام عراق حر ولكنه ضعيف ويمكن اخضاعه للضغوط الخارجية واملاء شروط عليه وغير قادر على رد وردع محاولات عودة الاستعمار الامريكي من شباك ضعف حكومة ما بعد التحرير بعد ان طرد من باب قوة المقاومة المسلحة. ان ما تخطط له امريكا الان وبعد ان اقتنعت بان التحرير قادم لا محالة هو الموافقة على قيام حكومة وطنية ولكنها ضعيفة وتفتقر لعنصر الاستقطاب المركزي الضروري لتوحيد المواقف واتخاذ قرارات تاريخية وشجاعة نتيجة تغييب صدام حسين عن ساحة الفعل والتاثير.

ايها العراقيون الصامدون

ولكن هذه الاهداف وهذه النوايا الشريرة لمحور الشر الامريكي الايراني الاسرائيلي، لن تتحقق لانكم انتم من اوصل الاحتلال الى مأزقه القاتل المتمثل في الفشل التام واتخاذ قرار بالانسحاب والتراجع عن المشروع الامريكي في العراق وفي المنطقة ولكن بعد ان تزج امريكا المنطقة كلها في جحيم الحروب التي لا نهاية لها. من هنا، وفي ضوء ما تقدم، فان حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي يؤكد ما يلي:

1ـ ان شعب العراق الذي انجب صدام حسين قادر على انجاب الف صدام حسين، وان العراق ام ولود لا يتوقف رحمها بتقادم السنين. ومن ينظر الى ساحة الجهاد في العراق يرى عشرات الالاف من الصداميين يقاتلون الاحتلال بعقلية وشجاعة صدام حسين. انهم مستقبل العراق وحماته.

2ـ ان الحزب لن يساوم ولن يتراجع عن اعلان الاستقلال والتحرير وعن ضوابط المنهاج الستراتيجي للحزب والمقاومة، وفي مقدمتها الفقرات المتعلقة بتمسك المقاومة بالانسحاب التام وغير المشروط لقوات الاحتلال وعودة السيادة الكاملة للعراق خصوصا السيادة على موارده الطبيعية.

3ـ اذا اعدم السيد الرئيس فيجب ان تعلم امريكا بانه لن تكون هناك مفاوضات على الاطلاق وسيرفض كل اتصال جديد وسيركز على دعم وتغليب الخط الذي يقول داخل الحزب ان على المقاومة ان تدمر الامبراطورية الامريكية على ارض العراق بعدم السماح للقوات الامريكية بالخروج واستمرار استنزافها اقتصاديا وبشريا حتى التقوض والانهيار داخل امريكا.

4ـ ان الحزب سينفذ خطة الطوارئ الوطنية خصوصا في بغداد لاجل اكمال مهمة سحق الحكومة العميلة وتصفية عصابات وفرق الموت الامريكية والايرانية لاكمال السيطرة على مناطق ما زالت خارج نطاق سيطرته التامة.

5ـ ان الحزب يعلن انه سيشدد الحصار على المنطقة الخضراء وسيعمل بكافة الطرق المتاحة لتدمير مقرات السفارة والمخابرات والاجهزة العميلة.

6ـ ان الحزب يحث القوى الوطنية العراقية على زيادة تعاونها لان قرار الاعدام لا يستهدف البعث وقائده فقط بل العراق برمته والامة العربية بكاملها خصوصا هويتها القومية. ان المطلوب من القوى الوطنية ان تعلن موقفها مما حصل اليوم وان تدينه بصفته قرارا موجها لشعب العراق بكامله وخطوة على طريق توريث الاحقاد وزيادتها في العراق.

7ـ ان عشائر العراق وعلماء الدين مطالبون بوقفة شرف تتطابق مع برقياتهم التي جددوا فيها مبايعة الرئيس وطالبوا باطلاق سراحه وعودته رئيسا للعراق وصانعا لامنه واستقراره. اليوم هو يوم كلمة الشرف وعليكم اعداد انفسكم ومن معكم لايام الحسم والتحرير.

8ـ على رفاقنا البعثيين في الوطن العربي ان يتذكروا جيدا بان رفاقهم في العراق ينتظرون منهم الكثير منذ اربع سنوات، وفي مقدمة ذلك التظاهر الفوري وباوسع ما يمكن من الجماهير لدعم السيد الرئيس، وتحشيد الراي العام العربي والقوى الوطنية في اقطارهم ضد قرار اعدامه، والاهم في حملة تحرير السيد الرئيس والعراق هو اقتطاع جزء من خبز اولادهم لدعم المقاومة والحزب ماليا وبدون ذلك فان بعثية من لا يفعل ذلك ستكون موضع شكنا. ان البعثي الحقيقي هو الذي يعبر عن بعثيته اليوم في زمن المحنة وليس غدا في زمن الخير.

9ـ ان المطلوب من القوى الوطنية والقومية والشخصيات البارزة في الوطن العربي ان ترفع صوتها ضد الاعدام وبغض النظر عن موقفها من السيد الرئيس والبعث، فالقضية ليست قضية حزب او رئيس اسير فقط بل انها قبل ذلك مصير امة تتعرض للابادة وتغيير الهوية القومية، فاليوم يدمر العراق وسط صمت او تواطؤ بعض المثقفين والاحزاب الوطنية ولكن غدا سياتيهم الدور، لذلك فان عدم رفع صوتهم دفاعا عن عدالة قضية الرئيس انما هو تخل واضح عن واجباتهم الوطنية والقومية. وهنا يجب ان نشير بشكل خاص الى خطورة مواقف اولئك الذين يمتدحون ايران ويطالبون بالدفاع عنها داخل المؤتمر القومي العربي، مع ان ايران هي مخلب القط للولايات المتحدة في العراق والاداة الرئيسية في الحاق الدمار والابادة به وبشعبه، ونقول لهم انكم لا تستطيعون جمع الرحمن والشيطان على سقف مطاليبكم، وما اعلان ايران رسميا فرحتها بالحكم على الرئيس وقولها بانها كانت تتمنى ان يحكم باكثر من الاعدام الا تعبير دقيق عن العداء الايراني للامة العربية. اننا ننتظر من هؤلاء ان ينتبهوا لمشاعر العراقيين الذين فقدوا وطنهم ومواطنيهم نتيجة جرائم ايران التي لا تعد، وفقا لقناعة الاغلبية الوطنية الساحقة منهم، الاداة الاولى والاخطر في تنفيذ مخطط تدمير العراق ومحاولة تغيير هويته العربية. وعلى هؤلاء ان يتذكروا جيدا حقيقة جوهرية وهي ان العراق ليس اقل غلاوة من فلسطين وان ارواح العراقيين ليست اقل اهمية من ارواح اشقائهم الفلسطينيين وان ارض العراق وارض الامارات وارض البحرين وارض الاحواز ليست اقل عروبة وقيمة اعتبارية من ارض فلسطين، لهذا فان المرحلة القادمة هي اختبار لمواقفكم من قضايا الامة بصفتها حزمة واحدة وكتلة مرتبطة عضويا. ان من المستحيل على من يدافع عن فلسطين ان يكون صادقا اذا فرط بالعراق ارضا وشعبا اكراما لعيون ايران وامتداداتها العربية. انها لحظة اتخاذ الموقف الصحيح وتقرير الخيارات لان العدو المشترك وهو امريكا وايران واسرائيل لم يترك لنا من الخيارات سوى تاكيد او نفي انتماء البعض لهذه الامة وقضاياها المصيرية دون تمييز لا قومي ولا انساني بين هذه وتلك من القضايا العربية على اسس ما زلنا نجهلها ولكننا نبحث عنها بجدية.

يا ابطال قواتنا المسلحة العراقية الباسلة

انتم اليوم الامناء على حرية وتحرير العراق وكرامة ماجداته وشعبكم المعذب يتطلع اليكم، بصفتكم الحاضنة الاساسية للمقاومة والقوة الضاربة التي دحرت امريكا، لتنهضوا في يوم التحرير قريبا تنفيذا لاوامر قيادتكم بتحرير العراق والسيطرة الكاملة والامنة على ارضه وحماية مواطنيه واعادة السيادة، وقبل هذا وذاك الاعداد لتحرير السيد الرئيس على اعتبار ان تلك هي المقدمة الاساسية لحماية عملية التحرير من تكتيك افراغ تحرير العراق من جوهره وقاعدته وهو السيادة الكاملة على الوطن ارضا وموارد وقرارات حاسمة.

عاش صدام حسين قائدا للعراق ومهندسا لثورته المسلحة.

عاشت المقاومة الوطنية العراقية رافعة تحرير العراق والامة العربية.

عاشت وحدة المجاهدين من مختلف التيارات.

العار لامريكا قاتلة ثلاثة ملايين عراقي منذ عام 1991

العار لايران حليف امريكا وقاتلة الاف العراقيين.

اكدا ضرورة موافقة البشير على اي دور للقوات الدولية قبل نشرها

سلفاكير ومناوي يتراجعان عن موقفيهما بشأن القوات الدولية

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

تماسكت الجبهة الداخلية السودانية تماما في مواجهة قرار الامم المتحدة بالتدخل الدولي في دارفور عقب تأكيدات من النائب الاول للرئيس السوداني الفريق سلفاكير ميارديت وكبير المساعدين اركو مناوي بضرورة موافقة الرئيس عمر البشير والمؤتمر الوطني على قبول اقرار اي دور للقوات الدولية في دارفور، مما عده المراقبون تراجعا في مواقف سابقة للرجلين رحبا فيها بالقوات الدولية مما هدد في ذلك الوقت بانشقاق خطير داخل القصر الرئاسي. وقطع ميارديت الذي ترأس امس اجتماع مجلس الوزراء بانه حذر رئيس الوزراء البريطاني من ان عدم موافقة اي طرف على قضية دخول القوات الدولية يعني العودة لمربع الحرب التي تجاوزها السودان، وقال كير في تقرير عن زيارته لبريطانيا قدمه لمجلس الوزراء انه ابلغ بلير بعدم رغبة الحركة الشعبية في العودة الى الحرب مرة اخرى وبالتالي تعتبر موافقة البشير والمؤتمر الوطني شرطاً اساسياً على اي دور يمكن ان تقوم به القوات الامنية في دارفور.

وقال سلفا كير انه قدم شرحاً مفصلاً لبلير حول دواعي رفض السودان للقرار (1706) واكد خلال اللقاء أهمية الوصول الى فهم مشترك بين حكومة الوحدة الوطنية والمؤتمر الوطني باعتباره شريكاً اصيلاً في الحكومة. وفي سياق مماثل يجيز مجلس الوزراء اليوم في جلسة استثنائية قانوناً للخدمة العامة وقانون محاسبة العاملين بالدولة الذي آلت بموجب اتفاقية السلام والدستور صلاحياته وسلطاته للولايات كما سيجيز مشروع قانون المناجم والمحاجر تعديل 2006م بعد ان آلت سلطة المحاجر للولايات بموجب اتفاق السلام، كما اجاز مجلس الوزراء ـ حسب عمر حسن صالح الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء ـ توصية بالغاء قانون صندوق تنمية الجنوب والمناطق التي امتدت اليها يد الحرب، كما الغى قانون قسمة الموارد المالية بعد ان آلت الى اجهزة دستورية اخرى بموجب الاتفاق.

اما مني اركو مناوي كبير مساعدي الرئيس البشير وزعيم حركة تحرير السودان فقد اعلن تأييده لايجاد طريق ثالث، وفي الصين التي يزورها الرئيس السوداني فقد رفض البشير امس مبادرة حكماء افريقيا الداعية الي قبول نشر قوات دولية بدارفور مقابل حوافز للسودان من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة الامريكية واعتبر البشير الوعود والعهود التي ظل يطلقها المجتمع الدولي تحت ستار تقديم حوافز لا تضمن السلام والاستقرار في البلاد، وقال إن السودان جرب هذا الطريق ولن يستمع لهذه الوعود ثانية.

وقال البشير للفريق الصحافي المصاحب له بعد القمة التي ضمت الى جانبه الرئيس النيجيري اولسيغون أوباسانجو ورئيس السنغال عبد الله واد، ورئيس الغابون عمر بونقو ورئيس الكونغو برازافيل رئيس الإتحاد الإفريقي ساسانقيسو، ان السودان تلقى وعوداً بحوافز بعد توقيع إتفاقيتي نيفاشا وأبوجا وكانت النتيجة عكسية تماما إذ تمت معاقبة حكومة الوحدة الوطنية، وازاح البشير الستار عن ان اللقاء مع القادة الأفارقة تناول المبادرة المبنية على إعطاء ضمانات للسودان حول وجود القوات الدولية بجانب منحه حوافز، مشيرا الى ان الرؤساء كانوا قدموا مبادرة باسم مبادرة (الحكماء) الهدف منها إيجاد مخرج من الطريق المسدود ما بين حكومة الوحدة الوطنية في السودان والأمم المتحدة. وقال «أوضحنا لهم بأننا سمعنا مثل هذه الحوافز قبل توقيع إتفاق السلام الشامل في نيفاشا بواسطة المبعوث الأمريكي آنذاك ولكن بعد توقيع الإتفاق لم يحصل شيء ورهن انفاذها بتوقيع إتفاق سلام في دارفور». وزاد «فوقعنا سلام دارفور وكانت النتيجة عكسية تماما لان الحديث عند التوقيع كان حول ان العناصر الرافضة ستعاقب وان الحكومة إذا وقعت ستحفز، لكن ما حصل هو العكس تماما فلم تتم اية إدانة للأعمال التي قامت بها جبهة الخلاص منذ إعلان تكوينها وتحركاتها بل وجدنا ان العقوبات كانت على حكومة الوحدة الوطنية بإصدار القرار 1706، والعقوبة الثانية كانت من الولايات المتحدة بالتوقيع على قانون سلام دارفور». غير ان البشير جدد في كلمته امام منتدى التعاون الصيني الأفريقي التزام حكومته بالتعاون التام مع الشركاء لتنفيذ اتفاق ابوجا داعيا المنتدى والمجتمع الدولي والمنظمات لدعم بعثة الإتحاد الإفريقي في دارفور وفقا لميثاق الأمم المتحدة. واكد الرئيس لدى مخاطبته الجلسة الختامية للمنتدى امس التزامه الشخصي والتزام حكومة الوحدة الوطنية بالتعاون التام وبصدق مع كل الشركاء لتنفيذ اتفاقية سلام دارفور وطالب القادة المشاركين في المنتدى ببذل كل جهودهم لحمل الذين لم يوقعوا على اتفاق السلام بالإنضمام الى عملية السلام دون تأخير. واضاف ان السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة ومهمان للإستقرار الدائم في افريقيا «وبهذا الفهم والخبرات في بلدنا نقوم بالوساطة بين الصوماليين تحت رعاية الجامعة العربية وارجو ان يقدم المنتدى الإقتصادي الصيني الإفريقي دعما لمبادرة السلام والمصالحة في الصومال في سياق تعاوننا الإستراتيجي».

سلفاكير ميارديت

اليمن: مكالمة هاتفية بين (الأحمر) و(الشاطر) تؤجج صراعا سياسيا لفترة ما بعد الانتخابات الرئاسية

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

أحدثت مكالمة هاتفية صراعا سياسيا غير مسبوق في اليمن، بين عضو مجلس النواب الشيخ حميد عبد الله الأحمر، وبين مدير دائرة التوجيه المعنوي للجيش ورئيس تحرير صحيفة (26 سبتمبر) الصادرة عنه العميد علي حسن الشاطر، امتدت منذ مطلع الشهر الماضي وحتى اليوم، وبدأت تدق أبواب المحاكم.

وأخذت هذه المكالمة مساحة واسعة من ردود الأفعال والتفاعلات الصحافية والاجتماعية بين مؤيد ومعارض، وانقسام الوسط السياسي إلى فريقين أحده مع الشاطر والآخر مع الأحمر، فيما اعتبر البعض هذه القضية نوعا من المكايدات السياسية ونوعا من تصفية الحسابات الانتخابية، وبالتالي وقف على الحياد.

هذه المكالمة الهاتفية التي قام بها الأحمر للشاطر تضمنت تهديدا بـ(القتل) وفقا للشاطر، الذي قام بإبلاغ نقابة الصحافيين بالواقعة وعرض على قيادتها تسجيلا صوتيا لمكالمة الأحمر كدليل على صحة دعواه، متضمنة عبارة للأحمر أن «الأمر قد يصل إلى استخدام الرصاص»، وهي ما قرأها الشاطر انه تهديد بالقتل، فيما كانت المكالمة الهاتفية تعبيرا عن غضب الأحمر من نشر صحيفة (26 سبتمبر) التي يرأس تحريرها الشاطر قصيدة شعرية هجائية ضد الأحمر لوقوفه ضد الرئيس علي عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية المنعقدة في 20 أيلول (سبتمبر) الماضي.

وتفاعلت القضية لتأخذ أطوارا عديدة، ابتداء من رفع الشاطر لقضية أمام المحاكم ضد الأحمر ومطالبة وزارة العدل والنيابة بمطالبة مجلس النواب برفع الحصانة البرلمانية عن الأحمر لمواصلة إجراءات المحاكمة.

العديد من المراقبين اعتبروا القضية نوعا من تصفية حسابات العملية الانتخابية، وصراعا سياسيا بين قطبين أحدهما يمثل السلطة وهو الشاطر، كونه أحد أبرز المقربين للرئيس علي عبد الله صالح، والآخر يمثل المعارضة وهو الأحمر، كونه نجل رئيس مجلس النواب، زعيم حزب الإصلاح المعارض الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، بالإضافة إلى أن الأحمر الإبن كان أبرز المناصرين والممولين لمرشح المعارضة الرئاسي فيصل بن شملان. وحول آخر التطورات في هذه القضية أوضح النائب العام الدكتور عبد الله العلفي أن النيابة العامة لم تبدأ بالنظر في الشكوى المقدمة من العميد الشاطر ضد الشيخ الأحمر، لأن النيابة العامة لا زالت تنتظر موافقة مجلس النواب على رفع الحصانة البرلمانية عن الشيخ الأحمر لتقوم باستجوابه حول تهديداته للشاطر التي سجلّها الأخير خلال اتصال هاتفي من الأحمر في تشرين الأول (اكتوبر) المنصرم.

ونسب موقع (نيوز يمن) الإخباري المستقل إلى العلفي قوله «إن الإجراءات القانونية التي تطلبها النيابة العامة لرفع الحصانة عن عضو البرلمان تستند على تقديم شكوى من أي مواطن لتقدم طلبا بعد ذلك لوزير العدل الذي يخاطب بدوره مجلس النواب لرفع الحصانة عن احد أعضائه».

وأوضح أن «التسجيل الذي قدمه الشاطر كدليل يحتوى على عبارات واضحة وأخرى غير واضحة والقاضي الذي سينظر في هذه القضية هو من سيحدد صحة أو عدم صحة ذلك التسجيل».

ونفى النائب العام صحة الاتهامات التي وجهها محامي الشيخ الأحمر محمد ناجي علاو من أن يكون قد وجه طلب رفع الحصانة بناء على توجيهات صدرت من وزير الداخلية أو أي جهة أخرى.

من جانبه قال محامي الشاطر أحمد الوادعي أن القضاء هو الذي من حقه البت في سلامة استخدام التسجيل كدليل من عدمه، مؤكدا أن من حق أي شخص تسجيل أية مكالمة يتلقاها ما دامت تتم في هاتفه الشخصي وأن ذلك لا يتعارض ومبدأ سرية الاتصالات التي كفلها الدستور.

وكان المحامي محمد ناجي علاو طالب بإغلاق صحيفة (26 سبتمبر) الناطقة باسم القوات المسلحة بحجة انتهاكها للدستور اليمني الذي يحرم ممارسة العمل السياسي والحزبي للمنتمين للمؤسسة العسكرية.

وقال محامي الشيخ الأحمر «إن صحيفة (26 سبتمبر) تتعاطى بالشأن السياسي ولا تخصص للمؤسسة العسكرية التي تقول إنها صادرة عنها سوى جزء بسيط جدا من اهتماماتها مقارنة بتناولها للقضايا السياسية».

وذكر أن «هذا الطلب سيكون هو المدخل الأساسي والرئيس خلال الرد على قضية رفع الحصانة البرلمانية عن البرلماني حميد الأحمر».

وكشف المحامي علاو عن وجود 11 طلبا لرفع الحصانة عن أعضاء في البرلمان مضى على بعضها سنوات طويلة رغم أن التهم الموجهة ضد بعض الأعضاء جسيمة لكنها لم تخرج من الأدراج.

وأكد محامي الأحمر أن «هذه القضية سياسية بالدرجة الأولى وترتبط بموقف موكله خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت مؤخرا وأنها تدار من خارج مؤسسة القضاء». وكان وزير العدل الدكتور غازي الأغبري وجه قبل ثلاثة أيام طلبا لمجلس النواب بنزع الحصانة البرلمانية عن عضو المجلس حميد الأحمر بناء على شكوى تقدم بها العميد الشاطر «حتى يتسنى للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات القانونية إزاء الشكوى المقدمة ضد حميد الأحمر».

وأرفق وزير العدل نسخة من ملف الدعوى وشريط كاسيت يحتوى على تسجيل صوتي للمكالمة الهاتفية التي أجريت بين الأحمر والشاطر.